



Distr.
GENERAL

A/40/1041
14 December 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون
البند ٨٥ من جدول الاعمال

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر : السيد خورخيه لاغو - سيلفا (كوبا)

أولا - مقدمة

١ - في الجلسة العامة الثالثة ، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، قررت الجمعية العامة ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعلنون :

"الانشطة التنفيذية من أجل التنمية :

(أ) "الانشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام ؛

(ب) "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛

(ج) "صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ؛

(د) "برنامج متطوعي الأمم المتحدة ؛

(هـ) "أنشطة التعاون التقني التي تظلع بها الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام ؛

"(و) تصفية المندوق الاستئماني لعملية الطوارئ التابعة للأمم المتحدة
وتخصيص الارصدة المتبقية : تقرير الامين العام ."

وفي الجلسة نفسها ، قررت الجمعية العامة إحالة هذا البند الى اللجنة الثانية .

٢ - ونظرت اللجنة في هذا البند في جلساتها من ٢٥ الى ٤١ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٨ الى ٥١ ، المعقودة في الفترة من ١٨ الى ٢١ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ و ٥ و ٩ و ١١ و ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . وأجرت اللجنة مناقشات فنية بشأن البند في جلساتها من ٢٥ الى ٤١ . ويرد سرد لمناقشات اللجنة بشأن البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (انظر A/C.2/40/SR.35-41 و 44 و 46 و 48-51 . ويوجه الانتباه أيضا الى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من ٣ الى ١٢ ، المعقودة في الفترة من ٨ الى ١١ ومن ١٤ الى ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ (A/C.2/40/SR.3-12) .

٣ - وللنظر في هذا البند ، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة :

(١) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/40/3) (١) ؛

(ب) رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لتايلند لدى الامم المتحدة (A/40/74-S/16887) ؛

(ج) رسالة مؤرخة في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الامم المتحدة ، يحيل بها البلاغ الصادر عن ندوة جنوب المحيط الهادئ والمؤرخ في ٦ آب/اغسطس ١٩٨٥ (A/40/672-S/17488) ؛

(د) رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الامم المتحدة ، يحيل بها الإعلان الصادر عن وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ (A/40/762) ؛

(١) سيصدر بوصفه "الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٣ (A/40/3) .

(هـ) رسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/40/910) ؛

(١) الانشطة التنفيذية التي تظطلع بها منظومة الامم المتحدة
تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بشأن الانشطة التنفيذية التي تظطلع بها منظومة الامم المتحدة (A/40/698 و Corr.1 ، المرفق) ؛

(ب) برنامج الامم المتحدة الانمائي
تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي عن اجتماعه التنظيمي لعام ١٩٨٥ وعن دورته الثانية والثلاثين (E/1985/32 و Corr.1) (٢) ؛

(ج) صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية
الفصل ذو العلة من تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي (E/1985/32 و Corr.1) (٢) ؛

(د) برنامج متطوعي الامم المتحدة
الفصل ذو العلة من تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي (E/1985/32 و Corr.1) (٢) ؛

(هـ) انشطة التعاون التقني التي تظطلع بها الامم المتحدة
١١) تقرير الامين العام عن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية (A/40/549) ؛

١٢) تقرير الامين العام عن أنشطة التعاون التقني التي تظطلع بها الامم المتحدة (DP/1985/43 و Add.1-3) ؛

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٥ ، الملحق رقم ١١ (E/1985/32 و Corr.1) .

(و) تصفية المندوق الاستثماري لعملية الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وتخصيص

الارصدة المتبقية

تقرير الامين العام عن تصفية المندوق الاستثماري لعملية الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وتخصيص الارصدة المتبقية (A/40/740).

٤ - وفي الجلسة ٢٥ ، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، أدلى ببيانات استهلالية كل من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ومدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ووكيل الامين العام للتعاون التقني لغراض التنمية (أنظر (A/C.2/40/SR.35).

٥ - وفي الجلسة ٢٨ ، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، أدلى ببيان المدير التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (أنظر (A/C.2/40/SR.38).

ثانيا - النظر في الاقتراحات

٦ - أجريت مشاورات غير رسمية ، بشأن جميع الاقتراحات ، برئاسة السيد انفا اريكسون (السويد) ، نائبة رئيس اللجنة .

١- مشروع القرارين A/C.2/40/L.96 و L.110

٧ - في الجلسة ٤٦ المعقودة في ٢ كانون الاول/ديسمبر ، عرض ممثل بنغلاديش ، باسم اثيوبيا وبنغلاديش وبولندا والصين وفنلندا وكولومبيا واليابان ، مشروع قرار (A/C.2/40/L.96) معنونا "الذكرى السنوية الاربعون لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة". وبعد ذلك ، انضمت تونس ورومانيا والسنغال وشيلي وغامبيا ولبنان الى مقدمي مشروع القرار ، ونصه كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير الى أنها بموجب قرارها ٥٧ (د - ١) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٦ ، قد أنشأت مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة كتعبير عن مسؤولية الأمم والمجتمع تجاه الطفولة بوصفها أهم المبادئ الحيوية لعالم المستقبل ، إذ تلاحظ أن عام ١٩٨٦ يصادف الذكرى السنوية الاربعين للتعبير عن هذا الإلتزام تجاه الطفولة ،

"وإذ تعيد تأكيد المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بالانشطة البرنامجية التي وضعها المجلس التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة عبر جهوده الرامية الى تحقيق تحسن على نطاق العالم في بقاء الطفل ونمائه ، مع الاستفادة بشكل خاص من التطورات في تقنيات الرعاية المحيية الاولى وفي الإتصالات ،

"وإذ تدرك تماما أن الحالة العالمية الراهنة تؤثر تأثيرا عكسيا على المجموعات الضعيفة مثل الاطفال ، وبالتالي تجعل الحاجة ، الى هذه الجهود اشد إلحاحا ،

"وإذ تلاحظ أن الذكرى السنوية الاربعين لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة توفر فرصة فريدة لتعزيز هذه المبادئ التي يمكنها أن تحدث ثورة حقيقية في بقاء الطفل ،

"وإذ تدرك أن كثيرا من البلدان النامية شرعت مؤخرا في بذل جهود ضخمة من أجل بقاء الطفل ونمائه ، وإذ تلاحظ مع التقدير في هذا الصدد الامتجابه المشجعة لكثير من قادة العالم ، بمناسبة الذكرى السنوية الاربعين للمؤسسة ، فيما يتعلق بتجديد إمكانية تحقيق الهدف الرامي لتحسين الاطفال في العالم بحلول عام ١٩٩٠ والمبادرة المشكورة التي قام بها الامين العام في هذا الصدد ،

١ - تحث على الإحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بوصفها فترة لتكثيف الجهود من أجل تحقيق الاهداف المتملة بالطفولة والتموخواة في الإستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث^(٣) ، وتلاحظ الدور الحيوي الذي تلعبه استراتجية بقاء الطفل ونمائه في تحقيق هذه الاهداف ؛

٢ - تلاحظ أن "موضوع الطفولة أولا" قد اعتمده المجلس التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بوصفه الموضوع الشامل للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين للمؤسسة ؛

(٣) القرار ٥٦/٢٥ ، المرفق ، الفقرة ٤٨ .

٣" - تطلب الى مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، بمشاركة الحكومات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والافراد ، ان تحتفل بالذكرى السنوية الاربعين للمؤسسة بإعادة تأكيد مسؤولية الإنسانية تجاه بقاء الطفل ونماؤه عن طريق الإلتزام والعمل ؛

٤" - ترجو من مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، بتوجيه من مجلسها التنفيذي أن تواصل تطوير وتميز الوسائل الملائمة ، التي تتيح للحكومات والامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى والافراد أن تعبر من خلالها عن هذا الإلتزام ، وخاصة إبان فترة الإحتفال بالذكرى السنوية الاربعين ؛

٥" - تناشد جميع الحكومات أن تزيد من دعمها ومساعدتها ومساهمتها خلال فترة الإحتفال بالذكرى السنوية الاربعين وبعدها ، حتى تتمكن مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة من تعزيز تعاونها مع البلدان النامية وتلبية الحاجات الملحة للطفولة ،

٦ - ترجو من جميع البلدان الإحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة بطريقة ملائمة من خلال المشاركة الحكومية وغير الحكومية .

٨ - وفي الجلسة ٥٠ المعقودة يوم ١١ كانون الاول/ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/40/L.110) قدمته السيدة انفا اريكسون (السويد) ، نائبة رئيس اللجنة ، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/40/L.96 .

٩ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/40/L.110 (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع القرار الاول) .

١٠ - وإثر اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيان ممثلو كل من بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وكولومبيا (انظر A/C.2/40/SR.50) .

١١ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/40/L.110 ، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/40/L.96 بسحب .

٢ - مشروع القرارين A/C.2/40/L.103 و L.132

١٢ - في الجلسة ٤٨ ، المعقودة في ٥ كانون الاول/ديسمبر ، عرض ممثل هولندا ، باسم الدانمرك وكندا وهولندا ، مشروع قرار معنوناً "الانشطة التنفيذية من أجل التنمية" ونقح شفويًا الفقرة ٢ من منطوقه . وكان نص مشروع القرار كالتالي :

"ان الجمعية العامة ،

"اذ تشير الى قراراتها ١٧١/٢٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الاستعراض الشامل لسياسة الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، و ٢٣٠/٢٩ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن تمويل الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، و ١٩٧/٢٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى بالامم المتحدة ،

واذ تؤكد من جديد ان حكومة البلد المستفيد هي المسؤولة وحدها عن صياغة خطة وأولويات وأهداف تنميتها الوطنية ، على النحو المبين في توافق الآراء الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ ، وتؤكد ان من شأن ادماج الانشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الامم المتحدة في البرامج الوطنية ان يعزز أثر هذه الانشطة وأهميتها ،

"واذ تؤكد من جديد أيضا الاسهام الهام الذى تقدمه الانشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلدان النامية ،

"واذ تكرر الاعراب عن رغبتها في الترابط والتنسيق بين مؤسسات منظومة الامم المتحدة في ميدان الانشطة التنفيذية من أجل التنمية وضرورة القيادة الفعالة في ذلك الصدد من جانب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ، وتكرر دعوتها الى التعاون التام مع المدير العام من جانب جميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة ،

وإذ تحيط علماً في هذا السياق بالخطوات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومؤسسات الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ، من خلال الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، لتعزيز التعاون بينها في مجالى البرمجة والتنفيذ ،

"وإذ ترحب بالاستجابة المنسقة من جانب مؤسسات الأمم المتحدة في دعم عمليات الأغذية في أفريقيا وبتنسيق المساعدة الخارجية المقدمة من خلال مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في أفريقيا وما يتصل بذلك من الترتيبات المتخذة على الصعيد القطري ، وترحب بما اتخذته مجالس إدارة مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة من مقررات لتعزيز جهودها استجابة للآزمة في أفريقيا ،

"وإذ تؤكد على استمرار الحاجة إلى تعزيز دعم الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ، وخاصة من خلال زيادة المساهمات المالية ،

"وإذ تلاحظ الدلائل الإيجابية التي بنت في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة التنفيذية لعام ١٩٨٥ فيما يتعلق بزيادة المستوى العام للموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، وتدرك المساهمات الهامة التي قدمتها البلدان النامية نفسها للأنشطة التنفيذية من خلال منظومة الأمم المتحدة ،

"وإذ تؤكد من جديد الدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان التعاون التقني لأغراض التنمية وأهمية عملية البرمجة القطرية كوسيلة لضمان الاستجابة المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات البلدان النامية ذات الأولوية ،

"وقد درست التقرير السنوي لعام ١٩٨٥ المقدم من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بشأن الأنشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة (٤) ،

١" - ترجى من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى أن يولي ، عند إعداد تقريره عن الاستعراض الشامل للسياسة لعام ١٩٨٦ ، اهتماما خاصا ، فى الاطار العام لاهداف الانشطة التنفيذية عموما ، لتعزيز الآليات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة بغرض زيادة الاتساق والتنسيق فى الأنشطة التنفيذية التى تظلع بها المنظومة ، وان يتقدم بتوصيات محددة فى هذا الشأن ؛

٢" - ترجى أيضا من المدير العام ، بالاضافة الى طلباتها الواردة فى قراريتها ١٧١/٢٨ و ٢٢٠/٢٩ ، أن يولي اهتماما خاصا فى التقرير الذى يقدمه كل ثلاث سنوات للأمور التالية :

(١) ضرورة زيادة فعالية البرامج عن طريق جملة أمور منها عمليات تقييم التعاون التقنى ؛

(ب) مواصلة تحليل تنفيذ البرامج وتكاليف ادارتها ودعمها ؛

(ج) التقييم ؛

(د) مدى ما اتخذته جميع الهيئات الانمائية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة من اجراءات من أجل زيادة قدرتها على معالجة قضايا المرأة فى التنمية عن طريق جملة أمور منها وضع استراتيجيات تنفيذية داخلية ، مع مراعاة قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٤٦/١٩٨٥ ؛

"وتقديم توصيات محددة فى هذا الشأن ؛

٣" - تؤكد من جديد المسؤولية الرئيسية الواقعة على عاتق حكومات البلدان النامية فيما يتعلق بعملية تنسيق المساعدات الخارجية ، بما فى ذلك تقرير ترتيبات التنسيق المحلية ؛

٤" - تؤكد أهمية تعزيز قدرات التنسيق لدى البلدان النامية وترتيبات التعاون القائمة مثل عملية اجتماعات المائدة المستديرة وآليات التنسيق الأخرى على الصعيد القطرى ، بما فى ذلك المسؤوليات المنوطة بالمنسق المقيم ؛

٥" - تؤيد المقررات التي توصل اليها مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في دورته الثانية والثلاثين ، ولاسيما المقررات المتعلقة بدورة البرمجة الرابعة والمسائل البرنامجية^(٥) ؛

٦" - تدعو الدول الاعضاء الى بذل كل جهد ممكن من أجل بلوغ مستويات التمويل المخططة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تظلمع بها مختلف مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، وفي هذا الصدد ، تحث على الانتهاء بنجاح من المفاوضات الراهنة بشأن تغطية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، بغية تمكينه من مواصلة المساهمة الفعالة التي يقدمها لتنمية الزراعة والغذية ؛

٧" - تعرب عن قلقها إزاء الحالة المالية المترتبة غير المؤكدة لصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ؛

٨" - ترجو من المدير العام أن يقدم تقريراً عن نتائج الجهود الرامية الى زيادة التعاون بين ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بفرض تشجيع الافادة من قدراتهما النسبية في البرامج والمشاريع الانمائية ؛

٩" - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعد ، لدى اضطلاعهم بمسؤولياته على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ، ارشادات شاملة في مجال السياسة لضمان الانسجام والتنفيذ التشغيلي العملي المتمسق ، على أساس متكامل ، للمقررات والتوصيات ذات الصلة المتعلقة بالسياسة ؛

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٥ ، الملحق رقم ١١ (E/1985/32 و Corr.1) ، المرفق الاول ، المقرران ١٦/٨٥ و ١٧/٨٥ .

١٠- تدعو هيئات ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة إلى معالجة مسألة تنسيق الأنشطة التنفيذية ، في ضوء قرارها ١٩٧/٣٣ ، بفرض ضمان تنفيذ البرامج والمشاريع بشكل يتسم بالكفاءة وفعالية التكاليف ، واتاحة نتيجة تلك المداورات ، حيثما أمكن ذلك ، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية في عام ١٩٨٦ وللجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ، وقت نظرهما في الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية .

١٣ - وفي الجلسة ٥١ ، المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ، عرضت السيدة انفا اريكسون (السويد) ، نائبة رئيس اللجنة ، مشروع قرار (A/C.2/40/L.132) قدم على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/40/L.103 ، ونقحت شفويا الفقرة الثالثة من الديباجة بالاستعانة عن عبارة "واذ تشير" بعبارة "واذ تؤكد".

١٤ - وادلى ببيانات ممثلو كل من الهند وباكستان والسنغال والدانمرك وفرنسا ويوغوسلافيا (باسم الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) ونيوزيلندا (انظر الوثيقة A/C.2/40/SR.51) .

١٥ - كما أدلت السيدة انفا اريكسون (السويد) ، نائبة رئيس اللجنة ، ببيان (A/C.2/40/SR.51) .

١٦ - وأعرب ممثل الهند عن تحفظات فيما يتعلق بالفقرة الثالثة عشرة من الديباجة والفقرات الفرعية ١ (و) و (ز) و (ط) من المنطوق .

١٧ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/40/L.132 ، بميفته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٣٧ ، مشروع القرار الثاني) .

١٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/40/L.132 ، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/40/L.103 بسحبه .

٢ - مشروع المقرر A/C.2/40/L.111

١٩ - في الجلسة ٥٠ ، المعقودة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر (A/C.2/40/L.111) ، مقدم من السيدة انفا اريكسون (السويد) ، نائبة رئيس اللجنة ، ومعنون "إغلاق صندوق عمليات الأمم المتحدة للأغاثة في بنغلاديش وبرنامج الصندوق الاستئماني لجمهورية زائير" .

٢٠ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر A/C.2/40/L.111 (انظر الفقرة ٢٨ ، من مشروع المقرر الاول) .

٤ - مشروع المقرر A/C.2/40/L.112

٢١ - في الجلسة ٥٠ ، المعقودة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر (A/C.2/40/L.112) ، مقدم من السيدة انفا اريكسون (السويد) ، نائبة رئيس اللجنة ، ومعنون "إغلاق صندوق الأمم المتحدة لتنمية ايريان الغربية ووكالة الأمم المتحدة لاعادة تعمير كوريا - الاصول المتبقية من الصندوق" .

٢٢ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر A/C.2/40/L.112 (انظر الفقرة ٢٨ ، مشروع المقرر الثاني) .

٥ - مشروع المقرر A/C.2/40/L.113

٢٣ - في الجلسة ٥٠ ، المعقودة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر (A/C.2/40/L.113) مقدم من السيدة انفا اريكسون (السويد) ، نائبة رئيس اللجنة ، ومعنون "إغلاق صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية" .

٢٤ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر A/C.2/40/L.113 (انظر الفقرة ٢٨ ، مشروع المقرر الثالث) .

باء - برنامج متطوعي الأمم المتحدة
(المبند الفرعي (د))

مشروعا القرارين A/C.2/40/L.68 و L.107

٢٥ - في الجلسة ٤٤ ، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام ممثل ليسوتو ، باسم بنين وبوتسوانا وتشاد وتونس والجزائر وجزر القمر وجمهورية افريقيا الوسطى والراس الاخضر وزامبيا وسرى لانكا وسوازيلند والسودان واليمن وغينيا - بيساو وكينيا ولبنان وليبيريا وليسوتو وموريتانيا والولايات المتحدة الامريكية واليمن ، بعرض مشروع قرار (A/C.2/40/L.68) معنون "اليوم الدولي للمتطوعين" وانضمت النمسا فيما بعد الى مقدمي مشروع القرار ، الذي ينص على ما يلي :

"ان الجمعية العامة ،

"اذ تحيط علما بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي المقدم الى مجلس الادارة بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة^(٦) وبمقرر المجلس ٢٣/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، بشأن الاحتفال بيوم دولي للمتطوعين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

ونظرا لان الخدمة التطوعية ، بما في ذلك الخدمة التي يقوم بها متطوعو الأمم المتحدة ، تقدم مساهمات لا تحصى في أنشطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية ،

"واذ تسلّم بان الاحتفال بيوم يسلّط الضوء على الخدمة التطوعية من شأنه أن يزيد الوعي بتلك المساهمة وبذا يحفز عددا أكبر من الناس من جميع المهن الى عرض خدماتهم كمتطوعين ، في بلدانهم وفي الخارج على حد سواء ،

"وإذ تدرك أن مثل هذا الاحتفال من شأنه أن يحفز عمل جميع المنظمات التطوعية - المتعددة الاطراف أو الخنائية أو الوطنية ، غير الحكومية أو المدعومة من الحكومة - وأن يشكل مصدر تشجيع لأولئك المتطوعين ، الذين يتحمل الكثير منهم باقتراكه في الخدمة التطوعية تضحيات شخصية كبيرة ،

"وإذ تلاحظ تأكيد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الاحتفال لن يؤثر على متطوعي الأمم المتحدة الآخرين أو على أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ولن تترتب عليه أي آثار مالية إضافية ،

١" - تقرر تحديد يوم دولي للمتطوعين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يحتفل به سنويا ؛

٢" - تقرر أن يحتفل بذلك اليوم في شهر كانون الأول/ديسمبر ، وهو الشهر الذي اعتمد فيه القرار الخاص بإنشاء برنامج متطوعي الأمم المتحدة ، وذلك لتميز الوعي العالمي باعتراف منظومة الأمم المتحدة بأهمية الخدمة التطوعية ؛

٣" - ترجى من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أن يعهد ، مستمينا في ذلك بمتطوعي الأمم المتحدة ، برنامجا لتعزيز الاحتفال باليوم الدولي للمتطوعين ؛

٤" - تدعو جميع الدول ، والوكالات المتخصصة وأجهزة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تقدم أي شكل من أشكال الخدمة التطوعية أو تشترك فيها أو تستفيد منها إلى أن تشارك سنويا في الاحتفالات والأنشطة الأخرى المتعلقة باليوم الدولي للمتطوعين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

٥" - ترجى من الأمين العام أن يشجع النشر في جميع أرجاء العالم عن دور الخدمة التطوعية في أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ."

٢٦ - في الجلسة ٤٩ ، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/40/L.107) قدمته السيدة انغا اريكسون (السويد) ، نائبة رئيس

اللجنة ، علذ أساس مفاوضات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/40/L.68 ، ومعنون "اليوم الدولي للمتطوعين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية" .

٢٧ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/40/L.107 (انظر الفقرة ٢٧ من مشروع القرار الثالث) .

٢٨ - وإشر اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيان ممثلو كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ونيوزيلندا وبلجيكا (انظر A/C.2/40/SR.49) .

٢٩ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/40/L.107 ، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/40/L.68 بسحبها .

جيم - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها
الأمم المتحدة (المند الفرعي ه) ((

١ - مشروع القرارين A/C.2/40/L.90 و L.108

٣٠ - في الجلسة ٤٦ ، المقودة في ٣ كانون الاول/ديسمبر ، عرض ممثل منغوليا ، باسم اثيوبيا وافغانستان وانغولا وبلغاريا وبنغلاديش وبنن وبوركينا فاسو والجزائر وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرأس الأخضر وزامبيا وغيانا وغينيا - بيساو وفيت نام وكوبا والكونغو ومالي ومنغوليا ونيكاراغوا واليمن الديمقراطية مشروع قرار (A/C.2/40/L.90) معنوناً "دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية" . وانضمت مدغشقر فيما بعد الى مقدمي مشروع القرار ، وفيما يلي نصه :

"ان الجمعية العامة ،

"اذ تشير الى قراراتها ١٢٥/٢٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٨٠/٢٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢٢٨/٢٧ المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٢١٩/٢٩ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ،

"وإذ تشير إلى قراراتها ٣٣٠١ (د-٦) و ٣٣٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والقرار ٣٣٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

"ورغبة منها في تشجيع التنفيذ التام لاحكام الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث فيما يتعلق بالدور الهام للعاملين الوطنيين المؤهلين في تحقيق غايات التنمية في البلدان النامية^(٧) ،

"وإذ تؤكد من جديد الدور الحاسم للموارد البشرية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ،

"وإذ تأخذ في اعتبارها تزايد أهمية أنشطة الامم المتحدة المتوخاة في السنوات المقبلة في ميدان تنمية الموارد البشرية ،

"وإدراكا منها ان تدريب العاملين الوطنيين المؤهلين جزء مهم وأساسي في عملية تنمية الموارد البشرية ،

"١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية^(٨) ،

"٢ - ترحو من الأمين العام أن يواصل في المستقبل رصد تنفيذ القرار ٣٣٨/٢٧ ، مع إيلاء اهتمام خاص للفقرة ٦ منه ؛

"٣ - ترحو كذلك من الأمين العام أن يكفل وجود نهج متكامل ومتعدد التخصصات في معالجة تنمية الموارد البشرية من جميع جوانبها ، وعلى الأخص تدريب العاملين الوطنيين المؤهلين ، في برامج عمل الامم المتحدة والمؤسسات الداخلة في إطار منظومتها ؛

(٧) القرار ٥٦/٢٥ ، المرفق ، الفقرة ٤٧ .

(٨) A/40/549 .

"٤ - تدعو الأمين العام أن يواصل اجراء دراسته المستفيضة عن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، وان يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً مرحلياً الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين ."

٣١- وفي الجلسة ٤٩ للجنة ، كان معروفاً عليها مشروع قرار (A/C.2/40/L.108) ، مقدم من السيدة إنغا اريكسون (السويد) ، نائبة رئيس اللجنة ، على أساس مشاورات غير رسمية اجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/40/L.90 .

٣٢- وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/40/L.108 (انظر الفقرة ٣٧ ، مشروع القرار الرابع) .

٣٣- وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/40/L.108 ، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/40/L.90 بحبه .

٣ - مشروع مقرر

٣٤- قررت اللجنة ، في جلستها ٥١ ، المعقودة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ، بناء على اقتراح من الرئيس ، توصية الجمعية العامة بأن تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان التعاون التقني (DP/1985/43 و Add.1-3) (انظر الفقرة ٣٨ ، مشروع المقرر الرابع) .

دال - تصفية الصندوق الاستثماري لعملية الطوارئ
التابعة للأمم المتحدة وتخصيص الارصدة المتبقية :
تقرير الأمين العام (البند الفرعي (و))

٣٥- قررت اللجنة ، في جلستها ٥١ ، المعقودة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ، بناء على اقتراح من الرئيس ، التوصية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام عن تصفية الصندوق الاستثماري لعملية الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وتخصيص الارصدة المتبقية (A/40/740) (انظر الفقرة ٣٨ ، مشروع المقرر الخامس) .

٣٦- وبعد اعتماد مشروع المقرر ، أدلى ببيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومصر ويوغوسلافيا (باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي اعضاء في مجموعة ال ٧٧) (انظر الوثيقة A/C.2/40/SR.51) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

٣٧- توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الاول

الذكرى السنوية الاربعون لمؤسسة الامم المتحدة
لرعاية الطفولة

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى انها بموجب قرارها ٥٧ (د-١) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٦ ، قد انشأت مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة كتمهيد عن مسؤولية الامم والمجتمع تجاه الطفولة بوصفها اهم المصادر الحيوية لعالم المستقبل ، واذ تلاحظ ان عام ١٩٨٦ يصادف الذكرى السنوية الاربعين للتمهيد عن هذا الالتزام تجاه الطفولة ،

واذ تعيد تأكيد المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بالانشطة البرنامجية التي وضعها المجلس التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة في اطار جهوده الرامية الى تحقيق تحسن على نطاق العالم في بقضاء الطفل ونمائه ، مع الاستفادة بشكل خاص من التطورات الجديدة في تقنيات الرعاية الصحية الأولية وفي الاتصالات ،

واذ تدرك تماما ان الحالة الاقتصادية العالمية المعاكسة تؤثر بصورة اكثر حدة على المجموعات الضعيفة مثل الاطفال ، ولاسيما في البلدان النامية ، وبالتالي تجعل الحاجة الى جهود مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة اشد الحاجة ،

وإذ تلاحظ أن الذكرى السنوية الأربعين لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة توفر فرصة فريدة لتعزيز المبادئ المذكورة أعلاه التي يمكنها أن تحدث ثورة حقيقية في بقاء الطفل ،

وإذ تدرك أن كثيرا من البلدان النامية شرعت مؤخرا في بذل جهود ضخمة من أجل بقاء الطفل ونماؤه ، وإذ تلاحظ مع التقدير في هذا الصدد الاستجابة العملية لكثير من قادة العالم للمبادرة المشكورة التي قام بها الأمين العام بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بتجديد امكانية تحقيق الهدف الرامي لتحسين جميع الأطفال في العالم بحلول عام ١٩٩٠ ، وهو جزء هام من استراتيجية الرعاية الصحية الأولية ،

وإذ ترحب باستمرار التعاون بين مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية لتحقيق هدفهما المشترك ، خاصة وأنه يتصل بتحسين الأطفال في العالم بحلول عام ١٩٩٠ ،

١ - تحث على الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة عن طريق تكثيف الجهود الجارية من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالطفولة والمتوخاة في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث^(٩) ، وتلاحظ الدور الهام الذي تلعبه استراتيجية بقاء الطفل ونماؤه في تحقيق هذه الأهداف ؛

٢ - تلاحظ أن "موضوع الطفولة أولا" قد اعتمده المجلس التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بوصفه الموضوع الشامل للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للمؤسسة ؛

٣ - تطلب إلى مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، بمشاركة الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والافراد ، أن تحتفل بالذكرى السنوية الأربعين للمؤسسة باعادة تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي تجاه بقاء الطفل ونماؤه عن طريق الالتزام والعمل ؛

(٩) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق ، الفقرة ٤٨ .

٤ - ترجو من مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، بتوجيه من مجلسها التنفيذي ، أن تواصل تطوير وتعزيز الوسائل الملائمة التي تتيح للحكومات والامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى وكذلك الافراد ، التعبير عن هذا الالتزام ، وخاصة ابان فترة الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين ؛

٥ - تناشد جميع الحكومات ان تزيد من دعمها ومساعدتها ومساهماتها خلال فترة الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين وبعدها ، حتى تتمكن مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة من تعزيز تعاونها مع البلدان النامية وتلبية الحاجات الملحة للطفولة ؛

٦ - ترجو من جميع البلدان الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة بطريقة ملائمة من خلال المشاركة الحكومية وغير الحكومية .

مشروع القرار الثاني

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

أن الجمعية العامة ،

اذ تؤكد من جديد صحة قرارها ١٧١/٢٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الاستعراض الشامل لسياسة الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ؛

واذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٢٣٠/٢٩ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن تمويل الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، فضلا عن قرارها ١٩٧/٢٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة ،

واذ تؤكد من جديد قرارها ٢٦٨٨ (د-٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ بشأن كفاية جهاز الامم المتحدة الانمائي و ٣٤٠٥ (د-٢٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بشأن الابعاد الجديدة في مجال التعاون التقني ،

وإذ تؤكد من جديد أن حكومة البلد المستفيد هي المسؤولة وحدها عن صياغة خطة وأولويات وأهداف تنميتها الوطنية ، على النحو المبين في توافق الآراء الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د-٢٥) ، وإذ تؤكد أن من شأن ادماج الأنشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة في البرامج الوطنية أن يعزز أثر هذه الأنشطة وأهميتها ،

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية البلدان النامية عن تنسيق التعاون الإنمائي ، بما في ذلك تقرير ترتيبات التنسيق المحلية ،

وإذ تؤكد من جديد أيضا مسؤوليات المنسق المقيم ، نيابة عن منظومة الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بتنسيق الأنشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري وفقا لولايته ،

وإذ تؤكد من جديد الأسهام الهام الذي تقدمه الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة دعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلدان النامية ،

وإذ تكرر الاعراب عن رغبتها في الترابط والتنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ميدان الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وفي وجود قيادة فعالة من جانب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في التنسيق بين مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة وفي ممارسة التنسيق العام داخل منظومة الأمم المتحدة ، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٢٢ ، وكذلك دعوتها الى التعاون التام مع المدير العام من جانب جميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ تحيط علما بالخطوات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ، من خلال الفريق الاستشاري المشترك المعنسي بالسياسات لتعزيز التعاون بينها في مجالي البرمجة والتنفيذ ،

وإذ ترحب بالمقررات التي اتخذتها هيئات إدارة مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة لتعزيز جهودها استجابة للآزمة في أفريقيا ، وإذ ترحب بالاستجابة المنسقة من جانب مؤسسات الأمم المتحدة دعماً لعمليات الإغاثة في أفريقيا وتنسيق تلك المساعدات عن طريق مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في أفريقيا وما يشمل بذلك من ترتيبات على الصعيد القطري ،

وإذ تسلم في هذا الصدد بالحاجة إلى موارد مالية إضافية لمواجهة الحاجات الإنمائية العاجلة للبلدان الأفريقية ،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى زيادة كبيرة ومستمرة وحقيقية في مسوار الأنشطة التنفيذية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة إلى التنمية في البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نمواً ،

وإذ تعرب عن تقديرها لحكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، التي أعلنت ، في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات لعام ١٩٨٥ ، زيادة تبرعاتها للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ١٩٨٦ ، وللحكومات التي حافظت باستمرار على المستوى العالي لتبرعاتها ،

وقد درست تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بشأن الأنشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية^(١٠) ،

١ - ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقوم ، داخل إطار عام من الأهداف العريضة للأنشطة التنفيذية وفقاً للقرار ١٩٧/٢٢ ، بإدراج ما يلي في تقريره الخاص بالاستعراض الشامل للسياسة لسنة ١٩٨٦ ، بالإضافة إلى طلباتها الواردة في القرار ١٧١/٢٨ والقضايا المحددة في الفقرة ٢ من التقرير السنوي للمدير العام لسنة ١٩٨٥^(١٠) ، وأن يقدم توصيات عن ذلك حسب الاقتضاء :

(٢) تدابير تعزيز الآليات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة بغية زيادة ترابط الأنشطة التنفيذية وتنسيقها ؛

(ب) تحليل للعلاقة بين تزايد مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة
الانمائي في مجال التنسيق ودوره الأساسي في توفير التعاون التقني ؛

(ج) تحليل للاحتياجات المتغيرة للتعاون التقني عن طريق القنوات
المتعددة الأطراف واستجابة منظومة الأمم المتحدة لها ؛

(د) تحليل آخر لتنفيذ البرامج وتكاليف إدارتها ودعمها ؛

(هـ) التطورات المتعلقة بالتقييمات المشتركة لاحتياجات التعاون
التقني ؛

(و) الخطوات التي تتخذها مؤسسات الأمم المتحدة المشتركة في
الأنشطة التنفيذية لتشجيع مساهمة المرأة في التنمية ؛

(ز) تحليل لاستجابة منظومة الأمم المتحدة في مجال مساعدة
البلدان النامية في تعزيز قدرتها على التنسيق ؛

(ح) الاجراءات المتخذة لزيادة فعالية البرامج عن طريق جلمسة
أمور منها التقييم ؛

(ط) الجهود الممطلع بها لتوسيع نطاق التوزيع الجغرافي لمصادر
امدادات الأنشطة التنفيذية للمنظومة ، بما في ذلك المصادر التي لا تستغل
استغلالا كاملا الموجودة في البلدان المانحة والبلدان النامية ؛

٢ - تؤكد أهمية عملية اجتماعات المائدة المستديرة الاستعراضية
القطرية وآليات التنسيق الأخرى على الصعيد القطري ، في تسهيل التنفيذ
الفعال للبرامج الانمائية في البلدان المعنية ؛

٣ - تحيط علما بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي
عن سنة ١٩٨٥ وبالمقررات الواردة فيه (١١) ؛

(١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٥ ، الملحق

رقم ١١ (E/1985/32 و Corr.1) ، المرفق الاول .

٤ - تعديد تأكيد الدور التمويلي المركزي لبرنامج الأمم المتحدة
الانمائي في ميدان التعاون التقني من أجل التنمية ؛

٥ - تطلب الي جميع الدول أن تبذل كل جهد من أجل بلوغ مستويات
التمويل المخططة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تظلع بها مختلف
مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وتحت أيضا على الانتهاء بنجاح من المفاوضات
الراهنة بشأن تغذية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتمكينه من مواصلة
المساهمة الفعّالة التي يقدمها للتنمية في المجالين الزراعي والغذائي ،
وعلى القيام في وقت مبكر بدراسة وإكمال التغذية الشاملة للمؤسسة الانمائية
الدولية بمستوى ملائم ؛

٦ - تعرب عن بالغ قلقها ازاء العجز في موارد صندوق الأمم
المتحدة للأنشطة السكانية وأثر ذلك على قدرته على تنفيذ برامج المزمعة
وتحت جميع البلدان على مواصلة وزيادة دعمها للصندوق ؛

٧ - ترجو من المدير العام أن يقدم تقريراً عن نتائج الجهود
الرامية الى زيادة التعاون بين ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية
وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛

٨ - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لدى اضطلاع
بمسؤولياته المحددة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ، أن يساعده
الجمعية العامة في وضع استراتيجيات وسياسات وأولويات شاملة للمنظومة في
مجموعها فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية ، وأن يعد اقتراحات وتوصيات وقت
نظرها في الاستعراض الشامل للسياسة في عام ١٩٨٦ ؛

٩ - تدعو هيئات ادارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى
القيام ، حيثما أمكن ذلك ، الى موافاة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته
العادية الثانية لسنة ١٩٨٦ ، والجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين
وقت الاضطلاع بالاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية لسنة ١٩٨٦ ، بأرائها
بشأن قضايا السياسة على نطاق المنظومة التي تمي الأنشطة التنفيذية التي
حددها الجمعية العامة في قرارها ١٧١/٢٨ وفي القرار الحالي ، وتدعو أيضا

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في إعداد تقريره عن ذلك الاستعراض .

مشروع القرار الثالث

اليوم الدولي للمتطوعين من أجل التنمية
الاقتصادية والاجتماعية

ان الجمعية العامة ،

اذ تحيط علماً بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (١٢) ، وبمقررات مجلس الإدارة (١٣) ذات الصلة ،

وإذ ترى ان الخدمة التطوعية ، بما في ذلك الخدمة التي يقوم بها متطوعو الأمم المتحدة ، تسهم اسهاما كبيرا في أنشطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية ،

وإذ تسلّم باستصواب حفز أعمال جميع المتطوعين في الميدان وفي المنظمات - المتعددة الاطراف أو الشنائية أو الوطنية غير الحكومية أو المدعومة من الحكومة - وتشجيع هؤلاء المتطوعين ، الذين يشترك الكثيرون منهم في الخدمة التطوعية متكبدين تضحيات شخصية كبيرة ،

١ - تدعو الحكومات إلى الاحتفال سنويا ، في يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ، باليوم الدولي للمتطوعين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحثها على اتخاذ التدابير لزيادة الوعي بأهمية اسهام الخدمة التطوعية ، وبذلك تحفز المزيد من الناس من جميع مسالك الحياة على تقديم خدماتهم كمتطوعين في بلدانهم وفي الخارج على السواء ؛

(١٢) DP/1985/44 ، الفصل الثاني .

(١٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٥ ، الملحق رقم

١١ (E/1985/32 و Corr.1) ، المرفق الاول ، المقرر ٢٣/١٩٨٥ .

٢ - تدعو أيضا الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمة التطوعية أو تشارك فيها أو تستفيد منها إلى الاضطلاع والنهوض بأنشطة من شأنها زيادة الوعي بما يسهم به المتطوعون في أعمالها ؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يواصل الترويج في جميع أنحاء العالم لأهمية دور الخدمة التطوعية .

مشروع القرار الرابع

دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية
الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ١٣٥/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٨٠/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٣٢٨/٣٧ المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٣١٩/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ،

واذ تشير الى قراراتها ٣٣٠١ (د-٦) و ٣٣٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

ورغبة منها في تشجيع التنفيذ التام لاحكام الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث فيما يتعلق بالدور الهام للعاملين الوطنيين المؤهلين في تحقيق غايات التنمية في البلدان النامية. (١٤) ،

(١٤) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق ، الفقرة ٤٧ .

وإذ تؤكد من جديد الدور الحاسم للموارد البشرية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ،

وإذ تأخذ في اعتبارها تزايد أهمية أنشطة الأمم المتحدة المتوخاة في السنوات المقبلة في ميدان تنمية الموارد البشرية ،

وإدراكا منها أن تدريب العاملين الوطنيين المؤهلين جزء مهم وأساسي في عملية تنمية الموارد البشرية ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية^(١٥) ؛

٢ - تؤكد من جديد أهمية تنفيذ أحكام القرار ٢٣٨/٢٧ ؛

٣ - ترحب من الأمين العام أن يستمر في رصد مواصلة تنفيذ القرار
٢١٩/٢٩ ؛

٤ - ترحب كذلك من الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار ضرورة اتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات تجاه تنمية الموارد البشرية من جميع جوانبها ، وعلى الأخص تدريب العاملين الوطنيين المؤهلين ، في برامج عمل الأمم المتحدة والمؤسسات الداخلة في إطار منظومتها ؛

٥ - تدعو الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومات الدول الأعضاء ، وفقا للفقرة ٢ من القرار ٢١٩/٢٩ ، عن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، وأن يقدم ، عن طريق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا مرحليا الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين .

-٣٨- وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشاريع المقررات التالية :

مشروع المقرر الاول

اغلاق صندوق عمليات الأمم المتحدة للاغاشة في بنغلاديش
وبرنامج الصندوق الاستثماري لجمهورية زائير

ان الجمعية العامة ، وقد أحاطت علما بمقرر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٤٢/٨٥ المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥^(١٦) ، ترجو من الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لاطلاق صندوق عمليات الأمم المتحدة للاغاشة في بنغلاديش وبرنامج الصندوق الاستثماري لجمهورية زائير وتحويل أية أرصدة متبقية في هذين الصندوقين في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ كإضافة الى أرقام التخطيط الارشادية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للبلدان المعنية .

مشروع المقرر الثاني

اغلاق صندوق الأمم المتحدة لتنمية ايرران الغربية
ووكالة الأمم المتحدة لاعادة تعمير كوريا - صندوق
الاصول المتبقية

ان الجمعية العامة ، وقد أحاطت علما بمقرر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي^(١٦) ٤٢/٨٥ المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، ترجو من الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لاطلاق صندوق الأمم المتحدة لتنمية ايرران الغربية ووكالة الأمم المتحدة لاعادة تعمير كوريا - صندوق الاصول المتبقية ، اعتبارا من ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .

(١٦) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٥ ، الملحق رقم ١١ (E/1985/32 و Corr.1) ، المرفق الاول .

مشروع المقرر الثالث

اغلاق صندوق الامم المتحدة الخاص للبلدان النامية
غير الساحلية

ان الجمعية العامة ، وقد احاطت علما بمقرر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي^(١٦) ٢٢/٨٥ المؤرخ في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، ترحو ممن الامين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لتصفية صندوق الامم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية بطريقة منظمة اعتبارا من ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ وتحويل جميع الموارد غير المرتبط بها الى الموارد العامة للبرنامج .

مشروع المقرر الرابع

تقرير الامين العام عن أنشطة الامم المتحدة في
ميدان التعاون التقني

تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الامين العام عن أنشطة الامم المتحدة في ميدان التعاون التقني^(١٧) .

مشروع المقرر الخامس

تقرير الامين العام عن تصفية الصندوق الاستثماري
لعملية الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وتخصيص
الارصدة المتبقية

تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الامين العام عن تصفية الصندوق الاستثماري لعملية الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وتخصيص الارصدة المتبقية^(١٨) .

. Add.1-3 و DP/1985/43 (١٧)

. A/40/740 (١٨)